

درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 64 @ ثانياً - الرَّهْنُ حُكْمًا اسْتِيفَاءُ الدَّيْنِ فَكَمَا أَنَّ

الاستيفاء الحقيقي لا يصحُّ بدُونِ الْقَبْضِ فالاستيفاء الحُكْمِيُّ أَيْضًا لا يكون صحيحًا بدُونِ الْقَبْضِ . ثالثًا - الْقَصْدُ مِنَ الرَّهْنِ إغْبَارُ الرَّاهِنِ عَلَى تَعَجُّيلِ إيفاء الدَّيْنِ ، وَهَذَا مُمَكِّنٌ بِالْقَبْضِ ، وَالْقَبْضُ يَكُونُ حَقِيقَةً كَوَضْعِ الْمُرْتَهِنِ يَدَهُ عَلَى الْمَرْهُونِ بِالْفِعْلِ أَوْ يَكُونُ حُكْمًا بِالتَّخْلِيَةِ . وَلِصِحَّةِ الْقَبْضِ يَلْزِمُ أَوْلاً : وَجُودُ أَهْلِيَّةِ الْقَابِضِ لِلْقَبْضِ ثانياً : وَجُودُ إِذْنِ الرَّاهِنِ ، وَهَذَا إِذْنُ يَكُونُ صَرَاحَةً ، وَفِيهِ يَجُوزُ الْقَبْضُ اسْتِحْسَانًا بَعْدَ تَفَرُّقِ مَجْلِسِ الرَّهْنِ أَوْ دَلَالَةٍ ، (وَفِي هَذَا يَتَقَيَّدُ الْقَبْضُ بِمَجْلِسِ عَقْدِ الرَّهْنِ وَلَا يَصَحُّ بَعْدَ التَّفَرُّقِ) . 2 - شَرَائِطُ الرَّهْنِ : 1 - يُشْتَرَطُ كَوْنُ الرَّاهِنِ عَاقِلًا ؛ لِأَنَّ الْعَقْلَ لَازِمٌ فِي جَمِيعِ التَّصَرُّفَاتِ . 2 - لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمُرْتَهِنِ بِالِغَا فَبَيْنَاءً عَلَى هَذَا يَجُوزُ رَهْنُ الصَّبِيِّ الْمُؤَمَّيَّرِ وَارْتَهَانُهُ ، وَيَنْفُذُ إِنْ كَانَ مَأْذُونًا وَيَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِجَازَةِ إِنْ كَانَ غَيْرَ مَأْذُونٍ . 3 - يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمَرْهُونِ مَالًا مَعْلُومًا وَمُتَقَوِّمًا ؛ لِأَنَّ الْمَقْصِدَ مِنَ الرَّهْنِ اسْتِيفَاءُ الدَّيْنِ ، وَهَذَا يُمْكِنُ بِوُجُودِ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ ، لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمَرْهُونُ مِلْكَ الرَّاهِنِ وَيَجُوزُ رَهْنُ الْمُسْتَعَارِ . 4 - يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ الرَّهْنُ شَرْطًا مُعَلَّاقًا وَلَا مُضَافًا لِبَوْقَةٍ ، يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مُقَابِلَ الرَّهْنِ مَالًا مَضْمُونًا بِنَفْسِهِ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَالًا مَضْمُونًا فَلَا مَّا أَنْ يَكُونَ بَاطِلًا أَيْ لَا يَسْقُطُ الدَّيْنُ عِنْدَ هَلَاكِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ أَوْ فَاسِدًا أَيْ إِذَا كَانَ الرَّهْنُ سَابِقًا لِلدَّيْنِ يَكْتَسِبُ حُكْمَ الصَّحِيحِ ، وَإِنْ كَانَ لَاحِقًا لَا يَكُونُ الرَّهْنُ بِحُكْمِ الصَّحِيحِ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ وَلَا يُمْكِنُ لِلْمُرْتَهِنِ أَنْ يَحْبِسَ هَذَا الْمَرْهُونَ لِأَجْلِ اسْتِيفَاءِ الدَّيْنِ . 3 - مَبَاحِثُ مُتَفَرِّعَةٌ : 1 - زَوَائِدُ الْمَرْهُونِ الْمُتَّصِلَةٌ مَا دَخَلَ فِي الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرٍ ، يَدْخُلُ فِي الرَّهْنِ بَعْضُ مَا لَمْ يَدْخُلْ دَاخِلُ)

كَالْمَرْزُوعَاتِ ، وَالْأَشْجَارِ الْمَغْرُوسَةِ عَلَى الْعَرْصَةِ الْمَرْهُونَةِ ؛
 لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تُعْتَبَرْ دَاخِلَةٌ لَوُجِدَتْ مَشْغُولِيَّةٌ الْأَرْضِ
 بِمِلْكِ الرَّاهِنِ ، وَأَفْضَى ذَلِكَ لِفَسَادِ الرَّهْنِ) ؛ لِأَنَّ بَعْضَهَا
 غَيْرُ دَاخِلٍ ، وَمَا كَانَ مُنْفَصِلًا عَنْ الْمَرْهُونِ هُوَ مِنْ هَذَا
 الْقَبِيلِ . 2 - تَبْدِيلُ الرَّهْنِ لَهُ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ : (1) رِضَا
 الطَّرَفَيْنِ . (2) رَدُّ الرَّهْنِ الْأَوَّلِ لِلرَّاهِنِ . (3) قَبْضُ
 الْمُرْتَهِنِ الرَّهْنِ الثَّانِي . 3 - زِيَادَةُ الْمَرْهُونِ وَهِيَ قِسْمَانِ :
 (1) الزِّيَادَةُ الضَّمْنِيَّةُ مُتَوَلِّدَةٌ مُتَّصِلَةٌ وَهِيَ بِحُكْمِ أَصْلِ
 الرَّهْنِ مُنْفَصِلَةٌ تَكُونُ مَرَّهٌ وَاحِدٌ مَعَ أَصْلِ الْمَرْهُونِ (الْمَادَّةُ
 715) غَيْرُ مُتَوَلِّدَةٍ مُتَّصِلَةٌ مُنْفَصِلَةٌ لَا تَكُونُ مَرَّهٌ وَاحِدٌ مَعَ
 أَصْلِ الرَّهْنِ . (2) الزِّيَادَةُ الْقَصْدِيَّةُ زِيَادَةُ الرَّاهِنِ أَوْ
 الْكَفِيلِ أَوْ الْأَجَنْبِيِّ لِلرَّهْنِ بَعْدَ الْعَقْدِ جَائِزَةٌ ، وَالْفَرَقُ
 بَيْنَ